S/PV.6768

الأمم المتحدة



# مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٦٨**

الخميس ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد مهدييف | (أذربيجان) |
| | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | ألمانيا | السيد فيتيغ |
| | باكستان | السيد ترار |
| | البرتغال | السيد موررايس كابرال |
| | توغو | السيد كندنغا – بريكي |
| | جنوب أفريقيا | السيد سانغكو |
| | الصين | السيد وانغ من |
| | غواتيمالا | السيدة روسنتال |
| | فرنسا | السيد أرو |
| | كولومبيا | السيد ألثاتي |
| | المغرب | السيد بوشعرة |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك لايل غرانت |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة ديكارلو |
| | الهند | السيد هارديب سينغ بوري |

## جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا (S/2012/178).







12-33508 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**الحالة في ليبيا**

**رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا (S/2012/178).**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/178، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد مارتن.

**السيد مارتن** (تكلم بالإنكليزية): تقترب ليبيا من لحظة حاسمة في انتقالها الديمقراطي. ففي ١ أيار/مايو، فتح الباب أمام تسجيل الناخبين لانتخاب المؤتمر الوطني - وهي أول انتخابات من نوعها منذ تلك التي أجريت في ظل قيود كبيرة قبل أكثر من ٤٥ عاما. وأفادت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بأن عدد الناخبين الذين سجلت أسماؤهم حتى الليلة الماضية بلغ نحو ٠٠٠ ٠٢٤ ١ ناخب في ٥٠٠ ١ مركز من مراكز التسجيل في جميع أنحاء ليبيا. وسأبين في وقت لاحق الصعوبات التي تواجه العملية الانتخابية، دون التقليل من أهمية ذلك الإنجاز.

ولا تزال هناك مؤشرات إيجابية أخرى على أن ليبيا تتجه نحو الديمقراطية. ففي أعقاب إجراء الانتخابات المحلية في مصراتة في شباط/فبراير الماضي، خططت العديد من المدن الأخرى لانتخاب مجالسها المحلية خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وتزداد ممارسة الليبيين لحريتهم في التعبير، في حين تشهد وسائط الإعلام الحرة نموا مطردا وسريعاً، في ذات الوقت الذي يتواصل فيه إنشاء منظمات المجتمع المدني، التي يقود الشباب والنساء العديد منها في جميع أنحاء البلد. وهناك رغبة قوية من جانب الجمهور في أن يعمل بنشاط ويشارك ويستشار بشأن الشواغل المحلية والوطنية - وهو الحق الذي حرم منه على مدى السنوات الـ ٤٢ الماضية - فضلا عن التصميم على مساءلة قادته. وهذه هي المرة الأولى التي يمكن للمرء أن يشعر فيها بوضوح بهذه التوجهات في أوساط الجمهور خلال عقد من الزمن، و لم يعد الشعب يخشى التعبير عن رأيه.

وفي سياق هذه الحرية الناشئة للتو، فقد بدأت الصراعات والتوترات التي كانت موجودة قبل الثورة، - وكان يجري قمعها - تطفو على السطح بشكل أكثر وضوحا. وتصاعدت بعض هذه التوترات لتصل إلى صراع مسلح وضع على المحك نطاق وسلطة الأجهزة الأمنية الحكومية وقدرتها على فرض سيادة القانون.

ففي ٢٦ آذار/مارس، اندلع القتال بين قبيلة التبو والألوية العربية في سبها، المدينة الرئيسية في جنوب غرب ليبيا. وتدهور الوضع بسرعة على مدى خمسة أيام من

القتال، مما أسفر عن ١٤٧ قتيلا وحوالي ٥٠٠ جريح. وأرسل عند اندلاع القتال وفد مشترك من الحكومة والمجلس الوطني الانتقالي إلى سبها لقيادة المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار، بدعم من زعماء القبائل والقادة الأمنيين المحليين. ونشرت وزارة الدفاع قوات من الجيش الوطني، بدعم من كتائب الثوار من خارج المنطقة، بهدف المساعدة في تأمين وفرض وقف إطلاق النار. وقدمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة المساعدات الإنسانية للأسر المشردة في المنطقة.

واندلع القتال وبعد فترة وجيزة، في ١ نيسان/أبريل، بين بلدات زوارة في غربي ليبيا من جهة، والجميل ورقدالين من جهة أخرى. واستمرت الاشتباكات، التي تردد أنها شملت استخدام الأسلحة الثقيلة، لمدة ثلاثة أيام إلى أن تم الاتفاق على وقف إطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة. وتشير تقارير غير مؤكدة إلى أن ٤٨ شخصا لقوا حتفهم. وردت الحكومة بسرعة عن طريق إرسال قوة إلى المنطقة لفرض وقف إطلاق النار وكانت القوة عبارة عن مزيج من أفراد الجيش الوطني ووحدات وزارة الداخلية وألوية ثورية من مدن مختلفة. وهناك تاريخ من الصراع بين الجانبين، والذي يتم عادة إرجاعه إلى الاختلافات العرقية والمواقف تجاه النظام السابق والتنافس من أجل السيطرة على طرق التهريب. وقد زرت المنطقة في أواخر نيسان/أبريل واجتمعت في جميع المدن الثلاث مع المسؤولين المحليين وممثلي المجتمع المدني الذين أعربوا عن دعمهم لجهود المصالحة التي تبذلها الحكومة والمجلس الوطني الانتقالي.

وفي ٢١ نيسان/أبريل، اندلع القتال للمرة الثانية في هذا العام في بلدة الكفرة في الجنوب الشرقي بين أبناء قبيلة التبو وعناصر الجيش الوطني التي كان قد تم نشرها في المنطقة في شباط/فبراير لفرض وقف إطلاق النار. وأرسل المجلس الوطني وفدا، ضم ممثلين لوزارة الدفاع، للتفاوض على وقف إطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة. وجرى انتهاك وقف إطلاق النار بعد ٢٤ ساعة من بدئه حيث زادت الاشتباكات وشمل ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة، حسبما تردد. وفي محاولة لوقف الاشتباكات، زار وزير الدفاع المجتمعات المحلية في ٢٥ نيسان/أبريل. وعلى الرغم من أن الحالة لا تزال متوترة، فقد هدأت حدة القتال. وتفيد تقارير غير مؤكدة بمقتل عدة أشخاص وجرح العشرات.

وفي كل حالة، اتخذت الحكومة إجراءات سريعة بنشر قوات وقدرات وساطة بعد بدء الصراعات مباشرة. وقد تحسن رد فعل الحكومة مع كل حالة وجرى أخذ الدروس المستفادة بعين الاعتبار. كما أبرزت كل حالة أن اتخاذ إجراءات سريعة ضروري لنزع فتيل التوترات المحلية ومنع ترسخها. ولكن بالإضافة إلى الاستجابة الفورية، فإنه في هذه الحالات وكذلك في مدن أخرى مثل بني وليد وسرت، فإن الأمر يتطلب توفير الأمن على المدى الطويل وتقديم الخدمات والسعي إلى تحقيق المصالحة لمعالجة هذه الصراعات بشكل كامل. وللأسف، فقد أدت هذه الصراعات إلى تفاقم عبء العمل المعقد والطموح بالفعل الذي يتحمله المجلس الوطني والحكومة، وأجبرتهما على صرف الانتباه عن الأولويات الرئيسية الأخرى.

من ناحية أخرى، واجهت الحكومة أيضا اضطرابات ناجمة عن مشاعر الاستياء في أوساط بعض الكتائب المسلحة. والقضايا الأكثر إثارة للجدل هي أوجه عدم المساواة المتصورة في معاملة جرحى الحرب وقرار وقف المدفوعات للمقاتلين الثوريين السابقين لحين وضع الإجراءات لتنظيم صرف الأموال بشكل صحيح. والحادث الأخير الذي استهدف مكتب رئيس الوزراء يوم الثلاثاء وأسفر عن مقتل شخص واحد وجرح آخرين يدل على خطورة مشاعر الاستياء تلك، ولكنه يظهر أيضا تنامي تصميم الحكومة

وقدرتها على مواجهة الذين يلجأون للعنف سعيا إلى تحقيق مطالبهم.

هناك تقدم في مجال الانتعاش الاقتصادي. ويتم حاليا إنتاج نحو ١,٤ مليون برميل من النفط يوميا. ومعظم الأفراد يمكنهم الآن التصرف في ودائعهم المصرفية. وهناك علامات واضحة على تجدد النشاط التجاري. وبالموافقة على الميزانية، أمكن استئناف مشاريع البناء الصغيرة. وعملية التعمير بوجه عام لن تدخل مرحلة التشغيل الكامل حتى عودة الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب والذين يمنعهم من ذلك في الوقت الراهن مخاوف أمنية، وإن كانت شركات القطاع الخاص الليبي تستأنف أنشطتها. وعُقد مؤتمران تجاريان دوليان في طرابلس خلال شهر نيسان/أبريل، مما أتاح للحكومة الفرصة لعرض خططها الاستثمارية والإدارية لإعادة بناء البلد وللتنمية المستقبلية. وفي ٢٩ آذار/مارس، استضافت وزارة التخطيط اجتماعا مع المجتمع الدولي لتقديم خطة الحكومة الاستراتيجية التي تستند إلى الأهداف الانتقالية العشر التي حددتها الحكومة المؤقتة في تشرين الثاني/نوفمبر والتي تتضمن خططا وأهدافا قطاعية ستكون بمثابة الأساس لأنشطة الحكومة، وكذلك للدعم المنسق من قبل الشركاء الدوليين.

ومع ذلك، فقد أجهد نطاق التحديات، بالإضافة إلى التوقعات الكبيرة للشعب الليبي بتحقيق تقدم ملموس وسريع، النظام السياسي المؤقت. ومرت خمسة أشهر على تعيين الحكومة وعلى الرغم من أن جميع الأطراف تدرك أن المهام المحددة للسلطات الانتقالية طموحة، فقد تزايد إحباط السلطتين التنفيذية والتشريعية بسبب عدم إحراز تقدم في عدد من القطاعات. والمجلس الوطني الانتقالي يطلب توضيحات في هذا الصدد وجرت مناقشات داخل المجلس حول احتمال إجراء تصويت لسحب الثقة من الحكومة. وتظهر هذه المناقشات التزاما بالمساءلة الديمقراطية، ولكنها خلقت شعورا بعدم الاستقرار في نظام هش بالفعل. ومن المهم أن تعمل السلطتان التنفيذية والتشريعية معا لضمان أن يلمس المواطنون في ليبيا حدوث تقدم ملموس، لا سيما في مجالي الأمن وتحقيق اللامركزية في الخدمات الحكومية في الفترة القصيرة السابقة على الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة.

ويرجع الفضل إلى السلطات الانتقالية على الصعيدين الوطني والمحلي في الاستعادة النسبية لمظاهر الحياة الطبيعية في البلد والمحافظة على بيئة يعيش ويعمل الناس في ظلها بحرية ويذهب الأطفال إلى المدارس وتتوفر الخدمات الأساسية. ولكن توقعات الليبيين إحراز تقدم ملموس في فترة ما بعد الثورة هي أقوى ما تكون فيما يتعلق بالأمن، حيث يود رجل الشارع الليبي أن يرى عملية متماسكة لإعادة بناء المؤسسات وإرساء سيادة القانون وإدماج القوات الثورية. ولا تزال هناك تحديات وفجوات كبيرة وتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في هذه المجالات.

ويواصل مستشارو الشرطة التابعون لبعثة الأمم المتحدة، والملحقون بوزارة الداخلية، تقديم الدعم في مجالات التدريب وأمن الحدود والخدمات اللوجستية وأمن الانتخابات والاتصال الإعلامي. والبعثة تواصل الاشتراك في رئاسة آلية التنسيق الدولية، بهدف مساعدة الوزارة على تحديد أولوياتها وخططها وتنسيق عروض المساعدة الثنائية من قبل المجتمع الدولي، وذلك لضمان تلبيتها لاحتياجات الشرطة الليبية على أفضل وجه.

ويجري وضع خطة طويلة الأجل للإصلاح الشامل لوزارة الداخلية، بما في ذلك الشرطة، وإعادة هيكلتها وستتطلب زيادة كبيرة في القدرات في مجالات صنع القرارات بفعالية والإدارة والتخطيط الاستراتيجي. وفي

الوقت نفسه، أدت الأزمات الأخيرة للدعوة إلى تسريع وتيرة جهود إعادة تأهيل القوات المسلحة الليبية وقد طلب وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش من الشركاء الثنائيين والدوليين تنسيق جهودهم في هذا الصدد.

ومن القضايا الرئيسية ذات الصلة بالأمن العام إدماج أو تسريح المقاتلين الثوريين والرقابة على الأسلحة. والمواطنون في ليبيا يعتبرون إحراز تقدم في هذا الشأن مقياسا رئيسيا للتقدم بوجه عام في مرحلة ما بعد الثورة ولأداء الحكومة. والنتائج المتحققة في هذا المجال حتى الآن متفاوتة. ونظرا لضعف قدرة الأجهزة الأمنية في الدولة على استيعاب المقاتلين الثوريين على الفور، وضعت الحكومة آلية مؤقتة في شكل اللجنة الأمنية العليا التي تخضع لسلطة وزارة الداخلية والتي يوجد لها فروع في جميع أنحاء البلد . وإنه لأمر إيجابي أن تحقق اللجنة بعض التقدم باتجاه إيجاد قيادة موحدة للكتائب والسيطرة عليها والحد من تشرذمها. كما وفرت للدولة معينا من القوات المساعدة للانتشار السريع إلى جانب الجيش الوطني في مناطق الأزمات. ووفقا لوزارة الداخلية، فقد سجل ما يقرب من ٠٠٠ ٦٠ إلى ٠٠٠ ٧٠ مقاتل أسماءهم حتى الآن للمشاركة في اللجنة. ولكن بما أن اللجنة قد أنشئت باعتبارها هيئة مؤقتة، فإن التحدي الآن يتمثل في التخطيط لإدماج المقاتلين في نهاية المطاف في الوزارة التي تخضع هي ذاتها لعمليات إصلاح. ومن الضروري أن تتم عملية الانتقال على سبيل الأولوية، حتى لا تصبح اللجنة هيكلا أمنيا موازيا.

وفي غضون ذلك، تواصل هيئة شؤون المحاربين للتأهيل والتنمية تسجيل المقاتلين وبعض الأسلحة وتعمل مع وزارة العمل لتحديد فرص العمل المدني المتاحة. وهناك حاجة إلى تنسيق أقوى لخطط الإدماج والتسريح وإعادة الإدماج لتجنب الارتباك والازدواجية في الجهود، ويتعين أن يستمر التخطيط لمواصلة معالجة مسألة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح.

إن أمن الحدود لا يزال أحد الشواغل الرئيسية لليبيا، وكذلك لجيرانها وللمنطقة بوجه عام والشركاء الدوليين. والسلطات الليبية تواجه في الوقت الراهن قيودا شديدة على القدرات والإمكانات. ويجري حاليا إنشاء قوة جديدة لأمن الحدود وحماية المنشآت الاستراتيجية؛ والقوات المسلحة الليبية بحاجة إلى إعادة تأهيل؛ وجرى استنفاد معظم موارد هيئة الجمارك الليبية؛ وهيئتا الشرطة والهجرة بحاجة إلى تعزيز وتدريب في جميع مجالات مسؤولياتهما تقريبا. وإنشاء آليات فعالة لأمن الحدود وإدارتها مهمة معقدة ستستغرق سنوات. وهي تتطلب اتباع نهج حكومي شامل على نطاق عدة وزارات رئيسية والتنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية المختلفة للدولة على جميع المستويات. وسيكون التركيز والمساعدة المستمران من قبل المجتمع الدولي أمرا ضروريا.

وستواصل الأمم المتحدة دعم تلك الجهود بتوفير المشورة والخبرة والتنسيق، وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات الليبية وشركائها الثنائيين. تظل الأولوية الهامة وضع خطة عمل عاجلة فيما يخص تحسين الأمن والمراقبة المتكاملة للحدود الجنوبية، تحت قيادة وهياكل مراقبة مشتركة. إن الأمم المتحدة وشركاءها على المستوى الثنائي على أهبة الاستعداد للعمل مع السلطات الليبية بشأن هذه الخطة، التي من شأنها تيسير تقديم المساعدات الدولية لمختلف الوكالات المعنية.

ولئن كنت لا أزال أعتقد بأن الحكومة الليبية ملتزمة بضمان استفادة مواطنيها من العدالة وسيادة القانون، فإن عراقيل كبيرة تعيق العملية. حيث يظل آلاف الأسرى قيد الاعتقال في أعقاب الصراع. ونقل الأسرى والمعتقلين لسجون وزارة العدل يتقدم ببطء. وصرحت الوزارة بأن ٣١ مرفقا،

تـضم ٣٠٠٠ معتقـل، هـي تحـت الـسيطرة الآن. وتكـون في الغالب السيطرة على تلك المرافق بالاشتراك مع أطراف أخرى، بما في ذلك الكتائب التي تديرها. ولا يزال عدد إضافي من المعتقلين، ربما ما يناهز ٤٠٠٠ معتقل، يقبعون في سجون الكتائب، إما في مرافق اعتقال رسمية أو سرية.

وتتواصل حالات سوء معاملة المعتقلين وتعذيبهم. وقد عبرت مؤخرا بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن عميق قلقها جراء وفاة ثلاثة أفراد في مركز اعتقال في مصراتة يقع تحت سيطرة اللجنة الأمنية العليا، ومن ثم تحت سيطرة وزارة الداخلية. وقعت كل الوفيات بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل، ولدينا معلومات موثوقة بأنها كانت نتيجة مباشرة للتعذيب، فضلا عن معلومات تفيد بتعذيب ما لا يقل عن سبعة أشخاص آخرين في نفس المرفق.

لقد حثثت رئيس الوزراء ووزير الداخلية بشأن عن الحاجة إلى إجراء تحقيق في تلك الحالات، ومنع المزيد من سوء المعاملة من خلال وضع نظام تفتيش صارم. ونددت اللجنة الأمنية العليا في مصراتة علنا بتلك الأفعال، والتزمت بتقديم دعمها للتحقيقات وللإجراءات القانونية الملائمة. وسنعمل مع السلطات الليبية من أجل ضمان متابعة تلك الحالات، وكذلك فيما يتعلق بمزاعم التعذيب التي أبلغنا بها من مناطق أخرى في ليبيا، بما في ذلك مراكز الاعتقال في طرابلس والزاوية والزنتان.

ويتعين أن تكون معالجة تلك الممارسات على رأس أولويات الحكومة سعيا وراء تحقيق ثقافة جديدة لحقوق الإنسان وسيادة القانون في ليبيا ما بعد الثورة. وأنشئت أيضا في ذلك الصدد، هيئات حكومية جديدة خلال الشهرين الأخيرين من أجل التحقيق في شكاوى حقوق الإنسان. وتؤكد تلك الحوادث أيضا أهمية تسريع نقل المعتقلين إلى عهدة وزارة العدل، حيث ستقوم الشرطة القضائية بحراستهم.

تعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشكل وثيق مع إدارة السجون الليبية من أجل معالجة فجواتها المتعلقة بالقدرة، وتحث على اعتماد إستراتيجية مقاضاة عامة فيما يخص إرث النظام والصراع السابقين. ويمكن لهذه الاستراتيجية الإسهام بشكل كبير في بناء الثقة في النظام القانوني.

وثمة أيضا حاجة لإحراز تقدم فيما يخص تنفيذ باقي جوانب العدالة الانتقالية، بما في ذلك التعيين الرسمي لأعضاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، التي أنشئت بموجب قانون العدالة الانتقالية، والبحث عن المفقودين وتحديد هوياتهم.

اعتمد المجلس الانتقالي الوطني في ٢ أيار/مايو العديد من القوانين الجديدة، بما في ذلك القانون الذي يمنح العفو عن بعض الجرائم، وقانون تجريم تمجيد المستبد والقانون المتعلق ببعض الإجراءات الخاصة بالفترة الانتقالية. وينص آخر تلك القوانين على اتخاذ وزارتي الداخلية والدفاع لتدابير تتعلق بالمعتقلين جراء الصراع، تشمل إحالتهم إلى المحاكمة أو إطلاق سراحهم خلال شهرين. وفي حال طبق بشكل يحترم معايير حقوق الإنسان على نحو سليم، يمكن أن يشكل ذلك خطوة إلى الأمام على طريق حل القضايا المرتبطة بالاعتقالات التي جرت خلال النزاع الذي شهدته ليبيا.

وتثير باقي جوانب القوانين القلق وانتقدها محامون ليبيون، بما في ذلك المجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان، الذي أنشأه المجلس الوطني الانتقالي نفسه. إن العبارات المستخدمة فيما يخص العفو غامضة، ومن ثم فهي محل تفسيرات مختلفة، لأنه العفو مرهون بما إذا اعتبرت الأفعال ترمي إلى ''تعزيز الثورة أو حمايتها''. إننا نسعى إلى التوصل إلى توضيح بأن تلك القوانين ستطبق على نحو يحترم معايير حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك منع العفو عن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية

والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. كما أن تجريم نقد السلطات الجديدة، يشكل خرقا لحرية التعبير، ولا يتطابق مع مبادئ الإعلان الدستوري الليبي أو المعايير الدولية.

وتجعل التحديات المتصاعدة التي على المرحلة الانتقالية في ليبيا تجاوزها، خصوصا فيما يتعلق بالأمن من الملح تسوية مسائل الشرعية من خلال تنظيم عمليات انتخابية مبكرة. ويحتاج الشعب الليبي إلى الشعور بأنه يختار الحكومة ويسائلها. لذلك من دواعي سروري الإفادة عن التقدم الذي أحرز فيما يخص التحضير لانتخابات المؤتمر الوطني.

بناء على طلب السلطات الليبية، وسعت الأمم المتحدة دعمها للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، من خلال دعم دورها الاستشاري، ودعم تثقيف الناخبين وتوفير مواد التسجيل والاقتراع وتنسيق جهود المساعدة الانتخابية التي تقدمها باقي المنظمات الدولية. والفريق الانتخابي المتكامل للأمم المتحدة المشكل من موظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يشتركون الآن في مقر واحد مع إدارة مفوضية الانتخابات في طرابلس ومنتشرون في ثلاثة مواقع ميدانية، وهي طرابلس وبنغازي وسبها.

يتعين على لجنة الانتخابات إنشاء مكاتب فرعية وإيجاد مستودعات وتعيين موظفين وتدريبهم، وفي الوقت نفسه اعتماد عدة نظم ولوائح، بما في ذلك تلك المرتبطة بتسجيل الناخبين وتعيين المرشحين والكيانات وعملية المراقبة. وكما أفدت في مستهل بياني، سجل ما يزيد قليلا عن مليون شخص في قوائم التصويت، بين ١ و ٩ أيار/مايو. وكان تسجيل النساء متدنيا نسبيا لحد الآن، مشكلا ما يناهز ٣٦ في المائة من المسجلين.

ونظرا لغياب أرقام موثوقة بشأن عدد السكان، والتركيبة الديمغرافية لليبيا بشكل دقيق، من الصعب للغاية تقدير عدد الناخبين المؤهلين بشكل موثوق، حيث أن تخمينات مدروسة تحدد الرقم بين ٣ و ٣,٥ ملايين ناخب. وبينما تعد أرقام التسجيل الأولية مشجعة، فإنها تظهر الحاجة إلى زيادة وتيرة التسجيل خلال الأسبوع الثاني من التسجيل، وبالفعل، تسارعت أرقام التسجيل اليومية خلال الأيام القليلة الماضية.

بدأ أيضا تسجيل المرشحين والكيانات السياسية التي تقدم قوائم للانتخابات النسبية في ١ أيار/مايو، ومن المقرر إجراؤها خلال فترة ثمانية أيام. واستجابة للتمثيل القوي للكيانات السياسية، قررت اللجنة في ٧ أيار/مايو تمديد الفترة أسبوعا إضافيا، ينتهي في ١٥ أيار/مايو. والعدد الإجمالي للمرشحين المسجلين والكيانات السياسية مشجع للغاية، حيث جرى تسجيل ١ ١٠٠ مرشح فردي و ٤٧ كيان سياسي حتى الآن.

وبينما كانت الوتيرة الأولية لتسجيل المرشحين والكيانات السياسية بطيئة، إلا أنها اكتسبت زخما على نحو مستمر وتواصل ذلك عقب تمديد فترة الترشيح. لكن من بين المرشحين الأفراد، كان عدد النساء المرشحات متدنيا جدا، حيث بلغ ٢٩ امرأة حتى الآن. إن ذلك مخيب للآمال، لكن ربما غير مثير للدهشة، لأن معظم النساء اللائي يرغبن في الترشيح يفضلن أن يجري إدراجهن في قوائم الكيانات السياسية، التي يتعين أن تشمل طبقا للقانون، مرشحين متناوبين من النساء والرجال.

شكل التثقيف الانتخابي تحديا خطيرا في العملية. ووفرت المفوضية الانتخابية في مقرها وفي كامل ليبيا مواد للتثقيف الانتخابي، التي تتضمن حملة للملصقات، وإعلانات في الصحف والرسائل القصيرة وإعلانات الخدمة العامة على التلفزيون. للأسف، بدأت العملية بشكل متأخر، وثمة حاجة ملحة لإجراء زيادة كبيرة في هذه الأنشطة.

وصاحب تسجيل الناخبين بعض المشاكل الأمنية. ولا يزال يجري وضع خطة أمنية كاملة، مع اهتمام كبير من جانب الحكومة، وبمشاركة قوية لمستشاري الشرطة التابعين للبعثة. وأنشأت وزارة الداخلية لجنة أمن خاصة بالانتخابات، من أجل تنسيق جميع الأنشطة بين مديريات الشرطة ومراكزها، وكذلك بين باقي عناصر الأمن. وصممت الوزارة تحت توجيه ومساعدة مستشاري الشرطة التابعين للبعثة، برامج تدريبية مكثفة، وشرعت في تنفيذها، لفائدة جميع ضباط الشرطة الذين سيشاركون في تأمين الانتخابات.

ويمكن للنقص الحاصل في الجانب اللوجستي والاتصالات والمركبات، أن يعيق تنفيذ الخطة الأمنية المتعلقة بالانتخابات، وستكون الترتيبات المحلية حاسمة. من الضروري أن تشترك جميع الوكالات الأمنية بشكل فعال من أجل تنفيذ الخطة.

إن نتائج عملية تسجيل الناخبين وتسجيل الكيانات السياسية والشكاوى وعملية الإدارة وربما الأكثر أهمية، تدقيق لجنة النزاهة والمواطنة في المرشحين، ستشكل عوامل رئيسية تؤثر على الإطار الزمني.

أبدت الكيانات السياسية بشكل علني قلقا جراء قصر الوقت المخصص لعمليتي تسجيل الناخبين وتسمية المرشحين، خصوصا في ضوء الحالة الضعيفة للتربية المدنية وتطور الكيانات السياسية. ومع ذلك، فإن عددا من الأحزاب والكيانات السياسية قد بدأ في البروز – إذ تعقد تلك الأحزاب والكيانات السياسية المؤتمرات وتضع البرامج وتنتخب هيئاتها القيادية. وذلك مؤشر ملموس وسليم على تطور العملية الديمقراطية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمفوضية العليا للانتخابات، وهي الهيئة التي بدأت عملها قبل أقل من أربعة أشهر مع افتقارها التام للتجارب فيما يخص الانتخابات، على التزامها وجهودها المستمرة التي تبذلها من أجل المضي قدما بالعمليات الانتخابية، في ظروف صعبة وإطار زمني محدود للغاية.

الانتخابات جزء من عملية الانتقال، ليست بداية العملية ولا نهايتها. ستساعد الانتخابات في معالجة بعض المسائل التي تواجه السلطات الانتقالية، لكن على الليبيين عقب الانتخابات إعادة الالتزام ببناء مقومات الدولة بجدية في الأجل الطويل. وفي حين ينص الإعلان الدستوري على أن المؤتمر الوطني سيكون هيئة انتقالية وعلى أن تجرى انتخابات هيكل تشريعي على المدى الطويل بعد عام من هذه الانتخابات، سيكون أمام المؤتمر الوطني المقبل مهام عديدة هامة. ومن بين هذه المهام تشكيل حكومة جديدة وتعيين اللجنة الدستورية واستعراض واعتماد تشريعات هامة، بما في ذلك القانون الانتخابي القادم. ونظرا لأنه سيكون أول هيئة تشريعية منتخبة في ليبيا في النصف قرن الماضي، تتشاور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شتى أصحاب المصلحة لتحضير وتقديم الدعم الإجرائي والموضوعي لكل من المؤتمر الوطني واللجنة الدستورية. وفي حين أن عملية التحول الديمقراطي ستنتقل إلى مرحلة جديدة، فإن دعم البعثة في مجالات الأمن العام وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون وانتشار الأسلحة وأمن الحدود سيظل يشكل أولويات في ما يتعلق بتقديم المساعدة إلى السلطات الجديدة.

كما قلت مرارا في هذه القاعة، علينا أن نذكّر أنفسنا باستمرار بالتركة الرهيبة والصعوبات الجمة التي تواجه السلطات الليبية في إنشاء دولة فاعلة على أساس سيادة القانون والديمقراطية. ينبغي الاعتراف بما حققته السلطات حتى الآن من استقرار وإنجازات. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون صريحا معها ومعنا في مواصلة تحديد التحديات والثغرات، مع بقائه ملتزما بدعم الليبيين

في سعيهم من أجل تحقيق الديمقراطية والاستقرار من خلال تزويدهم بالمشورة الفنية والدعم العملي. إن ليبيا ديمقراطية مستقرة في مصلحة الجميع.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مارتن على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد موريس كابرال بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

**السيد موريس كابرال** (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). يغطي التقرير الفترة من ١ آذار/مارس إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢. وتوخيا للإيجاز، سأركز ملاحظاتي على أهم الجوانب وأتلو ملخصا لبياني، حيث سيتم توزيع نسخة مطبوعة من التقرير بكامله ونشره على الموقع الشبكي للجنة.

كما يعرف المجلس، عرضت على اللجنة وثيقتان. الأولى هي وثيقة عمل (S/2012/178، المرفق) أعدها فريق الخبراء – تعكس إسهامات الفريق، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومنظمة الطيران المدني الدولي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية – بشأن أخطار وتحديات انتشار الأسلحة من ليبيا إلى المنطقة. أما الثانية، فهي تقرير نهائي (S/2012/163، المرفق) أعده الفريق بشأن رصده لتنفيذ التدابير ذات الصلة، بما في ذلك الحظر المفروض على الأسلحة، وحظر السفر وتجميد الأصول. والوثيقتان متاحتان الآن للجميع على الموقع الشبكي للجنة. أود أن أشير إلى الوثيقة المعنية بانتشار الأسلحة، التي أعتقد أنها ينبغي أن تشكل مجالا رئيسيا من مجالات الانشغال. وتشمل النتائج الرئيسية التالي.

أولا، وقت كتابة هذا التقرير، لم تضبط خارج ليبيا أنظمة للدفاع الجوي التي يحملها أفراد مصدرها ليبيا. ومع ذلك، هناك متغيرات هامة تنطوي على تهديد، مما يبرر اتخاذ المزيد من التدابير للتخفيف من حدة المخاطر التي قد تشكلها أنظمة الدفاع الجوي التي يحملها أفراد.

ثانيا، هناك أدلة واضحة على خروج كميات كبيرة من الأسلحة، بخلاف أنظمة الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، من ليبيا أثناء النزاع، وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يتصل بها من ذخيرة، فضلا عن المتفجرات، وهناك عوامل قائمة معينة قد تشجع زيادة الانتشار.

ثالثا، من المحتمل أن يكون ازدياد توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة في منطقة الساحل قد أجج حالة انعدام الأمن الموجودة من قبل، وخاصة في شمال مالي.

رابعا، من الضروري أن تشارك السلطات في ليبيا بجميع مستوياتها في مجمل الجهود الرامية إلى مراقبة الأسلحة ومكافحة الاتجار غير المشروع بها.

أخيرا، يتعين توجيه الانتباه إلى تعزيز مراقبة الحدود، وتقوية جهود التعاون والتنسيق الإقليمية، وزيادة تبادل المعلومات وكبح التهديد الخاص المتصل بأنظمة الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. وخلصت الوثيقة إلى توصيات محددة للتصدي لخطر الانتشار غير المشروع للأسلحة في المنطقة دون الإقليمية ومنطقة الساحل.

أنتقل الآن إلى التقرير النهائي لفريق الخبراء وفقا للقرار ١٩٧٣ (٢٠١١). يغطي التقرير، في جملة أمور، حالات نقل العتاد العسكري من ليبيا وإليها منذ فرض حظر الأسلحة، وحالات عدم الامتثال لحظر السفر وحالات عدم الامتثال لتجميد الأصول. قدم فريق الخبراء، في تقريره، مجمل

٢١ توصية، موجهة إما إلى مجلس الأمن أو إلى اللجنة أو إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك ليبيا. واتخذ بالفعل كل من المجلس واللجنة إجراءات متابعة بشأن عدة توصيات.

وفي ٩ نيسان/أبريل، وافق أعضاء اللجنة على دعوة الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد إيان مارتن، إلى اجتماع للجنة، بغية تبادل الآراء بشأن خمس من توصيات الفريق، فضلا عن مناقشة علاقة العمل بين البعثة وفريق الخبراء. وبالأمس، أجرى أعضاء اللجنة تبادلا مثمرا للآراء مع السيد مارتن. وأتطلع إلى مزيد من تبادل الآراء من هذا النوع معه. وأعتقد أن التفاعل الوثيق بين اللجنة وفريق الخبراء والبعثة يكتسي أهمية خاصة لكفالة الفعالية في التنسيق وتجنب التداخل. وحددنا أيضا موعدا لاجتماع الممثل الدائم لليبيا مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

وبحلول ٩ أيار/مايو، أكملت اللجنة العمل على ما مجموعه ٣٨ من الإخطارات أو طلبات الإعفاء بشأن حظر الأسلحة، وما مجموعه ١٥٤ إخطارا أو طلب إعفاء بشأن تجميد الأصول وما مجموعه ٢٥ طلبا بشأن التوجيهات.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أن اللجنة قد تلقت حتى الآن تقارير من ٥٧ من الدول الأعضاء بشأن تنفيذها للتدابير ذات الصلة. وفي ٢ نيسان/أبريل أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تتضمن تذكرة لتلك الدول التي لم تقدم بعد تقاريرها بشأن التنفيذ إلى اللجنة كي تقدمها دون تأخير. وفي نفس اليوم، استكملت اللجنة قائمة الأفراد والكيانات الخاضعين لحظر السفر وتجميد الأصول، وأدرجت المعلومات الجديدة التي قدمها الفريق.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير موررايس كابرال على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.